E/2025/44-E/C.16/2025/9

الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الرابعة والعشرين
(7-11 نيسان/أبريل 2025)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2025
الملحق رقم 24

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2025/44-E/C.16/2025/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2025
الملحق رقم 24

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الرابعة والعشرين

(7-11 نيسان/أبريل 2025)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2025

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة دورتها الرابعة والعشرين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من 7 إلى 11 نيسان/أبريل 2025. وكان موضوع الدورة هو "منظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، تبعا لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025.

وشددت اللجنة على أن الاستمرار في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل تعدد الأزمات والتوترات الجيوسياسية والنزاعات والحروب وتقويض السمات الأساسية للعولمة وتراجع الثقة في الحكومات والضغط على الموارد والتكنولوجيا السريعة التغير، يتطلب تحولا عاجلا من جانب الحكومات نحو التفكير والعمل النُظميين الشاملين. واعتُبر تعزيز الظروف التي تتيح للعلماء إجراء بحوث مستقلة عالية الجودة مسألة ذات أهمية محورية.

وشددت اللجنة، في معرض إشارتها إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة، على أن التحول نحو التنمية المستدامة يتطلب إيلاء اهتمام عاجل لمسألتي شمول الجميع والإنصاف في إطار نظم الحوكمة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب يتوقفان على توفير المساواة الفعلية للجميع عبر أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن ومتكامل.

ودرست اللجنة، استناداً إلى أعمالها السابقة، سبل ضمان شفافية ومساءلة نظم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة. وسُلّط الضوء على استراتيجيات متنوعة فيما يتعلق بوضع آليات للتوجيه والرقابة، وإرساء ضمانات للتخفيف من التحيز وحماية الحقوق الأساسية. ويمكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن تضطلع بدور مهم في هذا المجال عن طريق وضع نهج مشتركة للتدقيق في استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، من جملة إجراءات أخرى.

وتشكل معالجة أوجه القصور التي تعتري الإدارة المالية العامة المستدامة مجالا آخر من المجالات المثيرة للقلق. وبما أنه من غير المرجح أن تكون أي مبادرة كافية في حد ذاتها لكفالة سلامة المالية العامة، أوصت اللجنة باتباع نهج شامل لإصلاح الإدارة المالية العامة. وفي ضوء استمرار أزمات متعددة في العديد من البلدان، لفتت اللجنة الانتباه بشكل خاص إلى الحاجة إلى الإدارة السليمة للتمويل المخصص لحالات الطوارئ والحد من استخدامه لأغراض غير حالات الطوارئ.

وأكدت اللجنة مجددا على أنه لكي تكون الحكومات قادرة على أداء مجموعة واسعة من الوظائف وتقديم الخدمات العامة، لا بد من وجود قوة عاملة متخصصة وماهرة في القطاع العام. ويقتضي ذلك بدوره وضع استراتيجيات متنوعة في مجال الموارد البشرية لجذب العمال من جميع الأعمار والخلفيات والاحتفاظ بهم، بما يشمل الأجيال الشابة. ويمكن أن يساعد تعزيز الحوار الاجتماعي الواسع النطاق بين جميع أصحاب المصلحة أيضا في تدعيم قدرة القطاع العام على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، وبالتالي تعزيز أحد الدوافع الأساسية للعمال في القطاع العام وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفيما يتعلق بالمؤسسات والعمل المناخي، أكدت اللجنة على أن الحرارة الشديدة والظواهر ذات الصلة أصبحت أكثر تواتراً وأكثر فتكاً بسبب ارتفاع درجات الحرارة العالمية. ولا بد من حوكمة فعالة لمواجهة الحرارة الشديدة على جميع المستويات. ويشمل ذلك وضع استراتيجيات للتأهب لمثل هذه الظواهر والتصدي لها، والاستثمار في القدرة على الصمود والتكيف في مجال الطاقة. ويتطلب تعزيز القدرة الجماعية على الصمود والاستجابة للولايات المتباينة عبر المؤسسات تعزيز التعاون بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية، فضلا عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

وشددت اللجنة على تأثير التحديات المنتشرة على نطاق واسع في مجال الصحة النفسية في البلدان الخارجة من نزاعات على الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة وعلى تقديم الخدمات العامة. وأوصي بتعزيز الجهود التي تبذلها الحكومات لدمج الاستجابات الفعالة والشاملة للجميع لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي ضمن جهود بناء السلام، إلى جانب تدعيم نظم الصحة النفسية بغية تعزيز التعافي على المدى الطويل.

وأخيراً، قامت اللجنة بتيسير إجراء تبادل للأقران بين البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية (البرازيل، وبوركينا فاسو، وزمبابوي، وناميبيا) بشأن الجوانب المؤسسية للهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وعَقدت أيضا مشاورة مخصصة مع المراقبين.

واختتمت اللجنة دورتها باعتماد مشروع قرار ومشروع مقرر لينظر فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعاودت اللجنة أيضا النظر في مساهمتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025، ثم أكّدتها مجددا.

[2 أيار/مايو 2025]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجَّه انتباهه إليها	6
	ألف – مشروع قرار يُوصَى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده	6
	باء – مشروع مقرر يُوصَى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده	10
	جيم – مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	11
الثاني –	تنظيم الدورة	13
	ألف – أعمال الدورة	13
	باء – الحضور	13
	جيم – جدول الأعمال	13
	دال – انتخاب أعضاء المكتب	14
الثالث –	منظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	15
	ألف – مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة للجميع	15
	باء – ضمان شفافية ومساءلة نظم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة	17
	جيم – الإدارة المالية العامة السليمة والشاملة والقائمة على العلم والأدلة من أجل أهداف التنمية المستدامة	19
	دال – استراتيجيات تغيير العقليات في القطاع العام، والاحتفاظ بالمواهب، وجذب العمال الأصغر سناً	21
	هاء – الحوكمة الفعالة لمواجهة الحرارة الشديدة: دمج الأطر المؤسسية مع الانتقال إلى الطاقة النظيفة	23
	واو – حوكمة الصحة النفسية لعدم ترك أحد خلف الركب في البلدان الخارجة من نزاعات	25
الرابع –	أعمال اللجنة في المستقبل	27
المرفق		
	قائمة الوثائق	28

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجَّه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يُوصَى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

1 - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الرابعة والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراريه 28/2023 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2023، و 16/2024 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2024، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين ينبغي أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأنّ تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس؛ منها اتّباع نهج في الحوكمة قائم على الفعالية والشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023[(1)] وإلى ميثاق المستقبل الذي اعتمدته الجمعية العامة في 22 أيلول/سبتمبر 2024[(2)]،

وإذ يؤكد من جديد أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(3)] هي خريطة طريقنا الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، والتغلب على الأزمات المتعددة والمترابطة التي نواجهها وتأمين مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة،

وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الرابعة والعشرين[(4)]، ويعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته اللجنة فيما يتعلق بمنظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تبعا لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025؛

---

(1) قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق.

(2) قرار الجمعية العامة 1/79.

(3) قرار الجمعية العامة 1/70.

(4) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2025، الملحق رقم 24* (E/2025/44).

2 - ***يدعو*** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن تجري استعراضات للتقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - ***يرحب*** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة، ويحيط علما بالإجراءات التحويلية الرئيسية الخمسة التي أوصت بها اللجنة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمشار إليها باسم "نهج العمل الخماسي الأركان"[(5)]؛

منظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

4 - ***يسلّم*** بأن تنفيذ خطة عام 2030 في وقت انتشار الأزمات المتعددة والمترابطة وتقويض السمات الأساسية للعولمة يستلزم بشكل عاجل إدخال تحسينات قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد السواء في مجال تقرير السياسة العامة بالاستناد إلى الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وكذلك التزاما ثابتا بتعزيز إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع؛

5 - ***يشجع*** الحكومات على إدماج رؤية طويلة الأجل للمجتمع في تخطيطها لأهداف التنمية المستدامة ورصدها لها وإبلاغها عنها، وفي استعراضاتها الوطنية الطوعية للتقدم المحرز نحو عام 2030، وعلى المعالجة الشاملة للمشاكل المعقدة الكامنة وراء الأزمات، بما يكفل ألاّ تعيق إدارة الأزمات التنفيذ المستمر لأهداف التنمية المستدامة؛

6 - ***يحثّ*** الحكومات على تعزيز العمل على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بخطة عام 2030، والنهوض بالتنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة، بوسائل منها الدمج المنهجي لتقييمات الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للسياسة العامة في جميع مجالات صنع القرار، وتعزيز استراتيجيات وإجراءات الحوكمة المتعددة المستويات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومضاعفة الجهود لتعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة ضمن سياق الخطط الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك على نطاق الحكومة بأسرها والمجتمع برمته؛

7 - ***يشجع*** المؤسسات العامة على جميع المستويات على تعزيز حلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها التحول العاجل نحو التفكير والعمل النُظميين الشاملين، وسد الثغرات في التحليل المنهجي للتفاعلات عبر مجالات السياسة العامة، وتعزيز الظروف التي تمكن العلماء من إجراء بحوث مستقلة عالية الجودة والمشاركة بفعالية في عمليات السياسة العامة، وتعزيز القيادة التحويلية التي تؤكد على بناء التحالفات والتمسك بالقيم الاجتماعية والمعايير الأخلاقية العالية؛

8 - ***يسلّم*** بأن تسريع تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يستلزم حلولا أكثر تكاملا لتحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030 المندرجة ضمنها، فضلا عن دولة قادرة على جميع المستويات، ويشجع البلدان على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة لبناء المؤسسات تعالج الثغرات الهامة في القدرات على نطاق الحكومة ككل؛

(5) انظر E/C.16/2025/2.

9 - ***يعرب عن قلقه*** إزاء محدودية القدرة في العديد من البلدان على التنبؤ بالتحديات المتنوعة الناشئة عن الصدمات المتعددة وعلى بناء القدرة على الصمود في مواجهتها، ويدعو إلى الارتقاء السريع بوظائف الحوكمة الاستباقية وإدارة المخاطر في الحكومة وإدماجها في آليات التنسيق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى؛

10 - ***يشدد*** على أن التنفيذ الفعال لخطة عام 2030 يتطلب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف القائم على التضامن والمسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة، ولا سيما في ضوء تزايد المخاطر العابرة للحدود والترابط العالمي، ويدعو إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم ما يجري على الصعيدين الوطني والدولي من عمليات للتبادل بين الأقران والتعلم من الأقران بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وذلك بوسائل منها التعاون مع الشبكات الدولية القائمة؛

11 - ***يكرر التأكيد*** على أنّ القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد أمام العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ويشجّع الحكومات على تعزيز الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات الشاملة للجميع التي تعزز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لجميع شرائح المجتمع، وتقليص أوجه عدم المساواة باتباع سياسات وتدخلات كلية متمحورة حول الإنسان تلبي احتياجات أشد الناس فقرا وهشاشة، على سبيل الأولوية؛

12 - ***يؤكد من جديد*** ضرورة إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني ودون الوطني من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة[6]، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، على جميع المؤسسات العامة ودعما لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي الواقع على المستويين الوطني ودون الوطني وفي القدرات ومستويات التنمية ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

13 - ***يشجع*** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية والتجارب ذات الصلة لتفعيل المبادئ على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية على نحو شامل للجميع، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

14 - ***يلاحظ مع التقدير*** العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تعزيز نظم الحوكمة في التحول إلى التنمية المستدامة ومعالجة أوجه الترابط والتآزر والمفاضلات بين أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

15 - ***يلاحظ بقلق*** أن العديد من الحكومات غير مهيأة بما يكفي لمواجهة ظواهر الحرارة الشديدة التي أصبحت أكثر تواتراً بسبب ارتفاع درجات الحرارة العالمية والتي تفرض ضغطاً متزايداً على الحياة وسبل العيش والبنية التحتية في العديد من البلدان، ويشجع الحكومات على المستويين الوطني ودون الوطني على تقديم الدعم المؤسسي والسياساتي للتخفيف من آثار الحرارة الشديدة وتعزيز جهود التكيف، مع التركيز على حماية الفئات السكانية الضعيفة، بما يشمل النساء والأطفال وكبار السن والنازحين والمقيمين في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان؛

(6) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24* (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة 31.

16 - ***يقر*** بأن الحكومات تؤدي دورا محوريا في ضمان المساواة في الحصول على فوائد التكنولوجيا الرقمية ومنع الضرر، ويشدد على ضرورة أن تقوم الحكومات، بالتعاون مع الكيانات والمنتديات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بوضع المبادئ التوجيهية والأولويات السياساتية لتنظيم واستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل القطاع العام، مع إرساء ضمانات تعزز الشفافية الخوارزمية والإنصاف والثقة العامة بحيث يعزز نشر التكنولوجيا تنفيذ خطة عام 2030 ولا يترك أحداً خلف الركب؛

17 - ***يقر أيضا*** بأن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تضطلع بدور مهم في ضمان شفافية ومساءلة نظم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، ويشجع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة على وضع مبادئ توجيهية أخلاقية وتشغيلية واضحة لاستخدام نظم الذكاء الاصطناعي من قبل أعضائها، ومساعدة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الأقل تقدما في إنشاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ووضع نهج مشتركة للتدقيق في استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة؛

18 - ***يشجع*** الحكومات، وخاصة بالنظر إلى الضغوط القوية على الميزانية، على اتباع نهج شامل لإصلاح الإدارة المالية العامة والتعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة وفي الإشراف عليها، وإنشاء أطر شفافة ومستدامة لتنظيم الشراء العام باعتبارها أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة والحد من ممارسات الفساد وتعزيز مصداقية الميزانية وضمان الاستخدام السليم للتمويل المخصص لحالات الطوارئ والإشراف عليه بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة؛

19 - ***يشجع أيضا*** الحكومات على إدماج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني وذلك باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه وتقييمه دعماً للأهداف، من قبيل إعادة تنظيم الميزانيات، بناءً على البرامج والأنشطة، وتحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف من هذه الأهداف على حدة؛

20 - ***يقرّ*** بأن وجود قوة عاملة متخصصة وماهرة في القطاع العام ضروري للحكومات لأداء مجموعة واسعة من الوظائف وتقديم الخدمات العامة بما يتماشى مع الخطط والأهداف الوطنية في مجال التنمية المستدامة، ويشجع المخططين الوطنيين ولجان الخدمة المدنية وإدارات الموارد البشرية وغيرها من الجهات على اتخاذ خطوات لمواءمة قدرات القوة العاملة ومهاراتها مع الاحتياجات المتطورة، وجذب العمال في القطاع العام من جميع الأعمار والخلفيات والاحتفاظ بهم على نطاق الحكومة وفي مختلف الفئات المهنية، مع تعزيز التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي، وتعزيز حوار اجتماعي واسع النطاق بين جميع أصحاب المصلحة بهدف تعزيز أحد الدوافع الأساسية للعمال في القطاع العام وتسريع تنفيذ خطة عام 2030؛

21 - ***يحيط علماً*** بتنقيح معايير التميُّز للتعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة لعام 2025، ويدعو مدارس ومعاهد الإدارة العامة إلى استكمال مناهجها الدراسية لتعكس التطورات الجديدة الحاصلة في مجال الإدارة العامة استناداً إلى جملة أمور منها الالتزام بقيم الوظيفة العامة، وتعميم مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز التحول الرقمي؛

22 - ***يلاحظ مع بالغ القلق*** تأثير التحديات المنتشرة على نطاق واسع في مجال الصحة النفسية في البلدان الخارجة من نزاعات على الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة وتقديم الخدمات العامة، ويشجع الحكومات على إدماج استجابات فعالة وشاملة للجميع لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن الجهود الجارية والمقبلة المبذولة من أجل بناء السلام وتحقيق التعافي على المدى الطويل؛

المتابعة

23 - ***يطلب*** إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها الخامسة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 13 إلى 17 نيسان/أبريل 2026، موضوع دورة المجلس لعام 2026 وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2026 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص للطابع المتداخل لجميع هذه الأهداف؛

24 - ***يدعو*** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النُهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تختلف اختلافا كبيرا، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات قادرة على الصمود وفعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛

25 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات قادرة على الصمود وفعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

26 - ***يطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة في مجال التنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

27 - ***يطلب كذلك*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

باء - مشروع مقرر يُوصَى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

2 - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ تضع في اعتبارها موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2026، توصي المجلس باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

مواعيد الدورة الخامسة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وجدول أعمالها المؤقت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يقرر أن تُعقد الدورة الخامسة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 13 إلى 17 نيسان/أبريل 2026؛

(ب) يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة بصيغته الواردة أدناه:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - إجراءات تحويلية ومنصفة ومبتكرة وعاجلة لإعادة بناء الثقة وتنشيط المؤسسات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: منظور حوكمة مؤسسي يرتكز على تعددية الأطراف.

4 - تبادل للأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ هدفي التنمية المستدامة 16 و 17.

5 - بحث الخيارات المتاحة لقياس مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة ونهج العمل الخماسي الأركان للجنة.

6 - منظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن تعزيز تعبئة الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7 - العلم والاستشراف والتفكير النظمي وتحليل المخاطر والذكاء الاصطناعي من أجل إدارة عامة ذات توجه مستقبلي.

8 - بناء المؤسسات لتعزيز إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، مع التركيز على النساء والفئات الضعيفة والشباب.

9 - المؤسسات والعمل المناخي والبيئة: ضمان توافر المياه للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

10 - مشاورة تفاعلية مع المراقبين.

11 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة.

12 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والعشرين.

(ج) يقرر وجوب الاستمرار في إعداد الوثائق التي تدعم جدول الأعمال المؤقت من خلال أساليب العمل المتبعة في اللجنة.

جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

3 - تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمة التي قدمتها في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025 عن موضوع منظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي أحيلت إلى رئيس المجلس بصفته رئيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى في 28 شباط/فبراير 2025[7].

4 - وسُلط الضوء على تغير المناخ والسياسة البيئية والسياسة الصحية بوصفها مجالات مكّن فيها التركيز على الحلول المرتكزة على العلم والأدلة صانعي السياسات من تجاوز المناقشات الأيديولوجية للتركيز على اتباع نهج تعاونية لمواجهة التحديات العالمية. واعتُبر تعزيز الظروف التي تتيح للعلماء إجراء بحوث مستقلة عالية الجودة والمشاركة بفعالية في عمليات وضع السياسات مسألة محورية. وشددت اللجنة على أن الاستمرار في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل تعدد الأزمات والتوترات الجيوسياسية والنزاعات والحروب وتراجع الثقة في الحكومات والضغط على الموارد والتكنولوجيا السريعة التغير، يتطلب تحولا عاجلا من جانب الحكومات نحو التفكير والعمل النُظميين الشاملين.

(7) انظر https://hlpf.un.org/inputs/committee-of-experts-on-public-administration-2.

5 - وتناولت اللجنة كذلك دراسة موضوع عام 2025 من منظور الحوكمة والإدارة العامة في دورتها الرابعة والعشرين، وأعادت تأكيد الرسائل الرئيسية التي جاءت في مساهمتها السابقة. وأجرت اللجنة أيضا تبادلا للأقران بين البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية (البرازيل، وبوركينا فاسو، وزمبابوي، وناميبيا) بغية تشجيع التفاعل المباشر بشأن الجوانب المؤسسية للهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وقدم كل منها تجارب ملموسة وممارسات جيدة للمناقشة.

6 - ويرد في الفصل الثالث من هذا التقرير المزيد من الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025.

الفصل الثاني
تنظيم الدورة

ألف - أعمال الدورة

7 - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره 45/2001، من 24 خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وعقدت اللجنة دورتها الرابعة والعشرين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من 7 إلى 11 نيسان/أبريل 2025.

8 - وافتتح الدورة جوانغ زهو، مدير شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية. وأدلى نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أناتوليو ندونغ مبا، والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات، بيورغ ساندكيير، بملاحظات افتتاحية. ونظرت اللجنة في جميع البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين واختتمت أعمالها باعتماد مشروع التقرير.

باء - الحضور

9 - حضر الدورة شخصيا أعضاء اللجنة الـ 20 التالية أسماؤهم: ياميني آيار (الهند)، ورولف ألتر (ألمانيا)، وباتريشيا أرياغادا فيلوتا (شيلي)، ولليندا بيلمز (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأوغستين فوسو (غانا)، وشريفة فؤاد شريف (مصر)، وجيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وبول جاكسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وأيغول كوشيربابيفا (كازاخستان)، ورونالد ي. مندوزا (الفلبين)، ولويس موليمان (مملكة هولندا)، ولمياء مبيّض بساط (لبنان)، ويوراي نيميتس (سلوفاكيا)، وكاتارينا أوت (كرواتيا)، وسوناي بارك (جمهورية كوريا)، وألكيتا بيشي (البرازيل)، وموريسيو روداس (إكوادور)، وأميناتا توريه (السنغال)، ولان شوي (الصين)، ونجاة زروق (المغرب). وشارك عضو اللجنة التالي عن بُعد: كارلوس سانتيسو (فرنسا).

10 - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وجامعة الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

11 - وحضر أيضا مراقبون من منظمات حكومية وغير حكومية ومراقبون من المنظمات المعنية. ودُعي المراقبون إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة. ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة الرابعة والعشرين على الموقع الشبكي للجنة.

جيم - جدول الأعمال

12 - كان جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة كما يلي:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025.

4 - تبادل للأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ هدفي التنمية المستدامة 16 و 17.

5 - مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة للجميع.

6 - دور الحكومات في ضمان شفافية ومساءلة نظم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة.

7 - المالية العامة المستدامة.

8 - استراتيجيات تغيير العقليات في القطاع العام، والاحتفاظ بالمواهب، وجذب العمال الأصغر سناً.

9 - الاستفادة من التطورات الرئيسية في بناء المؤسسات القوية والحوكمة من أجل العمل المناخي، مع التركيز على الانتقال إلى الطاقة النظيفة.

10 - بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من نزاعات.

11 - المشاورات المخصصة مع المراقبين.

12 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة.

13 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

13 - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها الرابعة والعشرين:

الرئيسة:

جيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)

نواب الرئيسة:

رولف آلتر (ألمانيا)
لويس موليمان (مملكة هولندا)
لمياء مبيّض بساط (لبنان)

المقررة:

سوناي بارك (جمهورية كوريا)

الفصل الثالث

منظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ألف - مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة للجميع

14 - سلطت اللجنة الضوء على أنه، مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، غالبا ما تفتقر الفئات الضعيفة إلى الفرص والموارد الاجتماعية - الاقتصادية، وتتأثر بشكل خاص بالأزمات المتعددة المستمرة وهي عرضة لخطر التخلف عن الركب. ولتحقيق رؤية خطة عام 2030، هناك حاجة ملحة إلى إعادة تركيز الاهتمام على القضاء على الفقر بجميع أشكاله، والتصدي للتمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والضعف التي تقوّض الإمكانات البشرية، خاصة على الصعيد المحلي حيث تكون أوجه التفاوت وعدم المساواة أكثر وضوحاً.

15 - وتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة للجميع يستدعي اتباع نهج كلي ومتعدد الأوجه يُدمج النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. ويمكن لهذا النهج أن يساعد على توفير فرص متكافئة للجميع وعلى الوصول حتى إلى الفئات الأكثر ضعفا، بانتشالها من الفقر، وتوفير الرفاه والحماية الاجتماعية لها، وتعزيز كرامتها، وتوطيد قدرتها على الصمود.

16 - وتشكل الحوكمة المنصفة، التي تعني سيادة القانون والتقاسم العادل للسلطة والمسؤوليات والتوزيع العادل للثروات والموارد والفرص داخل المجتمع، عاملاً مهماً. وتؤدي الإرادة السياسية أيضا دورا حاسما، ولا سيما التحلي بالإرادة لمعالجة القيود الهيكلية والمالية والتصميم على ترجمة السياسات والمعارف إلى أفعال.

17 - ولاحظت اللجنة أن المؤسسات القوية والحوكمة الفعالة والالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة والشفافية هي شروط أساسية لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة. ويساهم اتخاذ إجراءات في تلك المجالات أيضا في بناء الثقة في الحكومة وإيجاد بيئة داعمة ومستقرة للنمو الاقتصادي.

18 - والمطلوب هو وضع استراتيجيات سليمة ومحدَّدة الأهداف لمعالجة التحديات والفرص الفريدة لكل بلد، مع مراعاة الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته واحترام السياسات والأولويات الوطنية. ومن أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، ينبغي اتباع استراتيجيات ونُهج متنوعة، من قبيل توفير العمل اللائق، وفرض الضرائب التصاعدية، وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية، وإيجاد أسواق العمل الشاملة للجميع. ويمكن إعطاء أولوية أكبر للإصلاحات التي تكافح الفساد وتحد منه، وتحسن فعالية القطاع العام، وتعزز الاستقلالية فيما يتعلق بالإيرادات المحلية، وتتيح مزيدا من المشاركة في صنع القرار.

الاستثمار العام بوصفه عامل تمكين للتنمية المستدامة للجميع

19 - شددت اللجنة على أن تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق التنمية المستدامة لأي بلد يستندان إلى الإمكانات البشرية لمؤسساته ومنظماته وأقاليمه ومجتمعاته المحلية. وبالتالي، يتعين النظر إلى الاستثمار في

رأس المال البشري بوصفه أولوية. ويعني ذلك ضرورة تعزيز تكافؤ الفرص في مجالات التعليم والعلوم وتبادل المعارف، مع توسيع فرص الحصول على التعليم العالي الجودة على جميع المستويات، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة ما بعد الثانوية، وبما يشمل التدريب المهني والوظيفي. ولتحسين متوسط العمر المتوقع وخفض عبء الأمراض، فإن الاستثمار في برامج الصحة العامة والبنى التحتية للرعاية الصحية وضمان الحصول على الخدمات الصحية الضرورية أمران بالغا الأهمية أيضا.

20 - ويشكل تطوير بنى تحتية وشبكات اتصال مستدامة مجالاً آخر من مجالات الاستثمار العام التي تتطلب الاهتمام، ولا سيما لسد الفجوات الرقمية. ويمكن لإدخال تحسينات على البنى التحتية في مجالات متنوعة، مثل الصحة والطاقة والمياه والصرف الصحي والإسكان والنقل، أن يزيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق، ويعزز القدرة التنافسية، ويُحسِّن مستويات المعيشة، بما يشجع التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون الدولي

21 - لاحظت اللجنة أن توفير الفرص للجميع يتطلب تغييراً في العقليات، وقدرةً على التكيف، وتعاونا بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك بين القطاعين العام والخاص. ويتطلب ذلك اتباعَ نهج يشمل المجتمع بأسره وتغييرا في الطريقة التي تعمل بها المؤسسات العامة والأعمال التجارية الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبحثية والمواطنون معا لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة. وتتطلب إقامة مجتمعات محلية ومدن مستدامة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة بطريقة تشجع الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية على العمل معا في إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة وتصميمها. ويمكن لمبادرات تحديد الممارسات الجيدة وتعميمها والتعلم من الأقران واستعراض الأقران ووضع أسس للمقارنة والتمكين وبناء القدرات أن تكون مصدر إلهام للآخرين.

22 - وتماشياً مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، فإن التعاون والشراكات على الصعيد الدولي أمران بالغا الأهمية لتيسير التنمية المنصفة والمستدامة. وسيكون الانخراط بنشاط في المنتديات المتعددة الأطراف، والسعي إلى إقامة شراكات استراتيجية، والاستفادة من المساعدة التقنية والمالية، أمراً بالغ الأهمية. فالمسؤوليات المشتركة هي عنصر أساسي لضمان عدم ترك أي بلد خلف الركب. كما أن تعزيز أشكال متنوعة من التعاون والشراكات على الصعيد الدولي، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عنصر أساسي أيضاً لأن مثل هذه الشراكات يمكن أن تأخذ في الاعتبار واقع الشركاء المعنيين واحتياجاتهم.

تعزيز نظم الحوكمة في التحول إلى التنمية المستدامة

23 - انخرطت اللجنة كذلك في حوار مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز نظم الحوكمة في التحول إلى التنمية المستدامة للجميع، وأكدت أن تعزيز حوكمة نظم إدارة الطاقة والأغذية الزراعية والعمل يمكن أن يحد من الفقر وعدم المساواة، ويخلق فرص عمل، ويعزز الثقة في المؤسسات، ويعود بالنفع على المجتمع بأسره. وهناك حاجة إلى توخي قيادة حاسمة، وتفكير نظمي، ونهج محسّنة، وتزويد أصحاب المصلحة بمنظور طويل الأمد، وتحسين القدرات في مجال الإجراءات الجماعية. ويمكن للتكنولوجيا الرقمية والبيانات والعلوم أن تساعد في هذا الصدد.

24 - وتتمثل المسألة الأكثر حساسية في اتباع نهج نظمي في إيجاد ترتيبات حوكمة مناسبة لإدارة المفاضلات. وعادة ما تؤدي التحديات في مجال القدرات المؤسسية والتجزؤ عبر مختلف القطاعات إلى عرقلة اتخاذ الإجراءات. وفي الوقت نفسه، تضطلع المؤسسات القوية للتنمية المستدامة عبر القطاعات بدور

حاسم في التعامل مع مختلف المصالح. وقد وجدت وكالات الأمم المتحدة أنه من المفيد الرجوع إلى مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في تعزيز نظم الحوكمة، وهي ملتزمة بالتعاون وإقامة الشراكات في تعزيز الإجراءات المتسقة والتحويلية.

باء - ضمان شفافية ومساءلة نظم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة

آليات التوجيه والرقابة لتوجيه تطبيق الذكاء الاصطناعي

25 - لاحظت اللجنة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العام يتزايد، وهو ما يوفر العديد من الفوائد المحتملة، من قبيل تعزيز الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتحسين تقديم الخدمات واتخاذ القرارات في معظم مجالات السياسة العامة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وهناك بالفعل العديد من الدروس المفيدة التي يمكن استخلاصها من التجارب الوطنية والدولية، على سبيل المثال، فيما يتعلق باستخدام النهج القائمة على المخاطر في نشر التكنولوجيا، حيث تسخر فوائد نظم الذكاء الاصطناعي أولاً في مجالات السياسة العامة ذات المخاطر المنخفضة والفوائد العالية.

26 - وفي الوقت نفسه، فإن تطبيق هذه النظم ينطوي على مخاطر أخلاقية وتنظيمية وتشغيلية محتملة لم تعالج بشكل كافٍ وتتطلب اهتماما مستمرا. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تشجيع الحكومات على التركيز على إنشاء الهياكل والقواعد والإجراءات اللازمة لتوجيه الاستخدام المسؤول والأخلاقي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بما يخدم المصلحة العامة، وهو ما يضمن أن يكون عمل هذه الأدوات متسقا مع القانون الوطني والدولي.

27 - ويكتسي اعتماد آليات واضحة للأخذ بزمام الأمور والمساءلة فيما يتعلق بمبادرات الذكاء الاصطناعي أهمية لإسناد المسؤولية، بحيث يمكن التماس سبل الانتصاف في حال نشوء مشاكل وعند نشوئها. وتشمل الاستراتيجيات المحددة لتوجيه التطبيق المسؤول وفرض الرقابة عليه على نطاق القطاع العام ما يلي:

- إنشاء هيكل حوكمة قوي وهيئة إشرافية متخصصة في مركز الحكومة لتنسيق التطبيق على نطاق القطاع العام بطريقة متسقة واستراتيجية ومسؤولة، وتقييم المخاطر المحتملة ومعالجتها، وفرض الرقابة على اللوائح التنظيمية للذكاء الاصطناعي وإنفاذها، وتوفير التدريب لموظفي الحكومة، والتعاون مع الجهات التنظيمية القطاعية.
- اعتماد سياسات واستراتيجيات محددة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة محورها الإنسان تدعم الأهداف الإنمائية الوطنية. ويجب ربط هذه السياسات والاستراتيجيات باستراتيجيات الحكومة الرقمية الأوسع نطاقاً و/أو ربطها باستراتيجيات حوكمة البيانات.
- وضع مبادئ توجيهية مشتركة تحدد المعايير الأخلاقية والبروتوكولات التشغيلية وآليات الامتثال.
- تطبيق بروتوكولات دينامية ومُحدّثة باستمرار لتقييم المخاطر وتخصيص لوائح تنظيمية للمخاطر بناءً على المخاطر المحددة، مع فرض رقابة أكثر صرامة على النظم التي تعتبر ذات مخاطر أعلى. ويتعين أيضا تشجيع مطوري الذكاء الاصطناعي على إدارة المخاطر بشكل استباقي من خلال الاستعراضات المنتظمة وأدوات التقييم الذاتي.

- تشـــجيع النُهج التجريبية واختبار تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي في بيئات يتم التحكم فيها لتقييم موثوقيتها وتأثيرها المجتمعي، وتحديد المخاطر المحتملة، وتحســـين الخوارزميات، واختبار مدى ملاءمتها للغرض قبل تطبيقها على نطاق أوسع.

28 - ويمكن أيضـاً دعم تطبيق الذكاء الاصـطناعي في الحكومة من خلال إيجاد عوامل تمكين لتسـهيل اســـتيعابه، من قبيل: بنية تحتية عامة رقمية قوية وآمنة؛ وبنية تحتية قوية للبيانات وأطر حوكمة؛ ودرجة عالية وجودة عالية من الاتصـــال الرقمي لضـــمان الشـــمول الرقمي؛ ومســـتوى عالٍ من نضـــج نظم الأمن السيبراني؛ وقدرات حاسـوبية ومهارات رقمية كافية داخل الحكومة؛ وقواعد وترتيبات للمشـتريات الذكية تهدف إلى كفالة الفعالية في اقتناء الذكاء الاصطناعي وتشجيع الابتكار.

29 - والتعاون بين التخصـصـات وإرسـاء آليات مشـاركة تهدف إلى إشـراك أصـحاب المصـلحة في عملية التطوير والتقييم، إلى جانب إقامة الشـراكات لدعم بناء الثقة والتعلم المتبادل، إجراءات يمكن أن تؤدي أيضـا إلى تعزيز الشـفافية والمسـاءلة. ويمكن أن تؤدي الشـراكات الجديدة مع كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الحكومية الناشئة في مجال التكنولوجيا، إلى المشاركة في إيجاد حلول رقمية مبتكرة.

ضمانات للتخفيف من التحيز وحماية الحقوق الأساسية

30 - شـــددت اللجنة على أنه ينبغي إرســـاء ضـــمانات واتباع نُهج للتخفيف من التحيز وحماية الحقوق الأسـاسـية على سـبيل الأولوية لبناء الثقة العامة، بحيث يعزز نشـرُ هذه التكنولوجيا في الإدارة العامة تنفيذ خطة عام 2030 ولا يترك أحداً خلف الركب. ويشـكل توفير رقابة بشـرية قوية أمراً حاسـما لكفالة أن تكون نظم الذكاء الاصطناعي أخلاقية وشفافة وخاضعة للمساءلة.

31 - وعلى وجه التحديد، ينبغي للحكومات أن تتخذ خطوات ملموسة للحماية من التحيز من خلال ما يلي:

- اعتماد المعايير الأخلاقية والإجراءات الإلزامية ودمج الاعتبارات الأخلاقية واعتبارات الشـــفافية في قواعد وبروتوكولات المشتريات الحكومية من الذكاء الاصطناعي.
- اعتماد أطر سـابقة للعناية الواجبة وتقييم الأثر وعمليات تحقق لاحقة، بما يشـمل المشـاركة العامة والتقييم الذاتي والرصد.
- وضـع بروتوكولات تسـمح بشـفافية القرارات التي يتم التوصـل إليها باسـتخدام الذكاء الاصـطناعي، وقابليتها للتتبع والتفسير.
- اتباع نهج يركز على حقوق الإنسـان حيث تعمل الحكومات بنشـاط على إبلاغ الأفراد عند تفاعلهم مع الذكاء الاصطناعي وحيث يتم تحليل قرارات الذكاء الاصطناعي وتفسيرها.
- ضمان الإفصاح العام عن تصميم نظم الذكاء الاصطناعي ومصادر بياناتها وعمليات صنع القرار الخاصة بها بطريقة مفهومة للمستخدمين غير المتخصصين.
- إتاحة الفرص للمستخدمين للطعن في القرارات المتخذة باستخدام الخوارزميات، وتقديم تعقيبات على أداء تلك النظم، والوصول إلى وسائل الانتصاف، بما في ذلك المراجعة القضائية.

- التثقيف والتوعية لمعالجة الثغرات المعرفية وزيادة المعرفة الخوارزمية؛ ودعم الصحافة الاستقصائية والرقابة من قبل المجتمع المدني؛ ورفع مستوى الوعي لدى مطوري الخوارزميات ومستخدميها فيما يتعلق بأهمية تدابير الشفافية والمساءلة.

دور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

32 - لاحظت اللجنة أن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تؤدي دوراً مهما كجزء من إطار أوسع للمساءلة فما يتعلق بالإدارة العامة. ومما يتطلب الاهتمام الجهود المبذولة من البلدان لتمكينها وتزويدها بالقدر الكافي اللازم من المعرفة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لاستخدام نظم الذكاء الاصطناعي بنفسها والتدقيق في استخدام الكيانات الحكومية لها.

33 - وتحقيقا لهذه الغاية، تُشَجع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة على ما يلي: (أ) وضع مبادئ توجيهية أخلاقية وتشغيلية واضحة لاستخدام أعضائها لنظم الذكاء الاصطناعي؛ (ب) مساعدة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الأقل تقدما في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ (ج) وضع نهج مشتركة للتدقيق في استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارات العامة.

34 - ويمكن للجهات التنظيمية أن تساعد في تشكيل مشهد التدقيق من خلال تقديم توجيهات بشأن أفضل الممارسات ووضع متطلبات إلزامية لعمليات تدقيق الخوارزميات في القطاعات العالية المخاطر. ومن شأن وضع أطر مفتوحة المصدر لتدقيق الخوارزميات أن يسهل التعاون وتبادل المعرفة بين مراجعي الحسابات والباحثين والممارسين، مما قد يؤدي إلى ممارسات أكثر اتساقاً عبر مختلف المؤسسات.

جيم - الإدارة المالية العامة السليمة والشاملة والقائمة على العلم والأدلة من أجل أهداف التنمية المستدامة

35 - عرجت اللجنة على خطة عام 2030 وميثاق المستقبل الذي اعتُمد مؤخرا، فأشارت إلى الفجوات الكبيرة على الصعيد العالمي في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولاحظت وجود أوجه قصور شتى في الإدارة المالية العامة، قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الصعبة أصلا في العديد من البلدان، نظراً لنطاق الالتزامات الوطنية والدولية وتقلب السياق العالمي الحالي وتعقيده. وتشمل أوجه القصور تلك قلّة الاحتياطات المالية، والارتفاع المتوقع في ضغوط الإنفاق بسبب الأزمات المتتالية، وانخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تباطؤ النمو العالمي، وزيادة مدفوعات خدمة الدين، وتساهم كل أوجه القصور هذه في تزايد الدين العام وتضييق مجال المناورة في مجال السياسة المالية، ولا سيما في البلدان النامية.

تعزيز الإصلاح الشامل للإدارة المالية العامة

36 - لاحظت اللجنة أن التخطيط المالي الأكثر صرامة على المدى المتوسط والطويل، وتعزيز الشفافية والنزاهة، وإصلاح مجالات مختارة من سياسات التمويل، وبناء قدرات القوة العاملة في القطاع العام، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في صنع السياسات المالية والإدارة المالية العامة، إجراءات تمثّل جميعها جزءا من الحل. وفي الوقت نفسه، من غير المرجح أن يكون أي إصلاح في حد ذاته كافيا لضمان سلامة المالية العامة. لذلك أوصت اللجنة بوضع إطار شامل لإصلاحات الإدارة المالية العامة لدعم جهود الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب، وليكون بمثابة مرجع دائم يستمر إلى ما بعد عام 2030.

37 - وقد دُرست العديد من الممارسات ذات الصلة من قبل اللجنة بشكل معمّق في السنوات الأخيرة، و/أو تشكل هذه الممارسات مجالات توجد فيها شبكات بحثية موسعة وعروض تعاون إنمائي بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية ذات الصلة. وقد فصلت العناصر الرئيسية في ورقة خبراء بشأن هذا الموضوع قدمت ونوقشت خلال الدورة الرابعة والعشرين[8].

38 - ويتعين تكييف جميع هذه الإصلاحات مع السياق، مع مراعاة الاستخدام الاستراتيجي للقدرات التقنية والحوافز السياسية. ويمكن للإدارة المالية العامة أن تستفيد أيضا من تسخير تحليل البيانات والأساليب الإحصائية والنظرية الاقتصادية للاسترشاد بها في عملية صنع القرار. ويعزز مفهوم الإدارة المالية القائمة على الأدلة بنشاط استخدام الاستنتاجات المستخلصة من البحوث لتوجيه الممارسات المالية. ولا بد أيضا من إجراء استعراضات منتظمة للاستراتيجيات المالية وتحديثها بناءً على البيانات الجديدة والاستنتاجات المستخلصة من البحوث، استنادا إلى جملة أمور من بينها العمل الذي اضطلع به المركز العالمي للتمويل المستدام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتقييم آليات الحوكمة الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والعمل الذي قام به برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية.

39 - وأشارت اللجنة إلى أنه يتعين بذل جهود وطنية ودولية متضافرة لتعزيز نظم الإدارة المالية دون الوطنية في إطار نهج يشمل الحكومة بأسرها. وفي العديد من البلدان، فإن هيكل اللامركزية عفا عليه الزمن، حيث تفتقر العديد من الولايات القضائية دون الوطنية إلى القدرة على توليد إيرادات من مصادرها الخاصة أو جمع الأموال للاستثمار الرأسمالي وتعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية الحكومية الدولية وتفويض الحكومة المركزية ودعمها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن استثمار القطاع الخاص قد يعوض عن ذلك إلى حد ما، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد واجهت أيضاً صعوبات بسبب الفساد وسوء إدارة الأموال العامة ومحدودية الرقابة، وهو ما يتطلب إنفاذ أطر تنظيمية فعالة.

إدارة الميزانية والإدارة المالية في أوقات الأزمات

40 - في ظل استمرار أزمات متعددة، لفتت اللجنة الانتباه إلى الحاجة إلى الإدارة السليمة للتمويل المخصص لحالات الطوارئ والحد من استخدامه لأغراض غير حالات الطوارئ. ورغم ما في التمويل المخصص لحالات الطوارئ من فائدة بوصفه أداةً للتصدي بسرعة للأزمات عند الحاجة، فإن استخدامه ينطوي على مخاطر، مثل انعدام الرقابة المالية والمساءلة والشفافية، فضلاً عن تحويل مسار الأموال عن الأولويات الوطنية الطويلة الأجل المتصلة بالتنمية المستدامة.

41 - ولا بد من ضمان القدرة على تحمل الاقتراض في أوقات الأزمات وأن يستند الاقتراض إلى الاحتياطيات التي تكوّنت في أوقات أفضل، عندما يُتوقع من الحكومات الخاضعة للمساءلة أن تدّخر. غير أن معظم الحكومات غير قادرة على ذلك، لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بالقدرة على التنفيذ. ويعد تعزيز التوجه المتوسط الأجل للميزانية وتحديد المخاطر المالية وإدارتها بشكل أكثر منهجية، بما في ذلك عن طريق تراكم الاحتياطيات المالية الكافية، عناصر حاسمة في الإدارة المالية العامة السليمة.

42 - أما استحداثُ القواعد المالية فمن شأنه أن يعزز وضع الحكومات من خلال تقييد الإنفاق المفرط والحيلولة دون قيامها بسلوك متهور في نفس الوقت. وقد يتعين توسيع نطاق القواعد المالية لتشمل التدابير

(8) انظر E/C.16/2025/5، الفرع الخامس.

التشغيلية المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تدابير المساءلة ذات الصلة التي تساعد على تثبيط الانتهازية وتعزّز الشفافية والمساءلة.

43 - وتضطلع المجالس المالية بدور نشط في التأثير على نواتج السياسة المالية، وقد تكون في وضع جيد يؤهلها للقيام بدور أكبر في إجراء التحليلات ورفع مستوى الوعي العام وتسليط الضوء على أثر النفقات أو الممارسات غير الحكيمة على السمعة. وعلاوة على ذلك، يمكن للمجالس المالية تقديم مدخلات في عملية الميزانية من خلال تحليل خطط المشتريات، وبالتالي توفير الخبرة التقنية لمنع الحكومات من الالتفاف على القواعد المالية.

44 - وشددت اللجنة كذلك على ضرورة أن يكون بالإمكان الرجوع إلى مبادئ توجيهية مفصلة بشأن المشتريات العامة في حالات الطوارئ في أوقات الأزمات وأن تخضع جميع عمليات الشراء في حالات الطوارئ للتدقيق والرقابة، مع اتخاذ إجراءات متابعة فعالة. ويمكن للبلدان الواقعة خارج حدود الاتحاد الأوروبي أن تستخدم القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للاشتراء العمومي (2014) بوصفه تشريعا نموذجيا تسترشد به عند اتخاذ تدابير بشأن المشتريات العادية، أو المشتريات العاجلة أو الطارئة، والمشتريات البسيطة والمتدنية القيمة، والمشاريع الكبيرة والمعقدة.

45 - ويمكن بشكل مفيد توسيع نطاق الخاصيات الوظيفية لمنصات الشراء الإلكتروني للاحتفاظ بسجلات محددة متعلقة بشراء الأصناف المستخدمة في حالات الطوارئ والسماح للجمهور بتتبع جميع عمليات الشراء التي تجري في حالات الطوارئ. وفي أوقات الطوارئ، تعتبر شفافية الملكية النفعية أساسية في الكشف عن حالات الشراء غير التنافسي. ولذلك تُشجَّع الحكومات على إدراج شفافية الملكية النفعية في لوائحها التنظيمية المتعلقة بالمشتريات العامة، وعلى إصدار لوائح تنظيمية لطلب ونشر المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية بشأن جميع عقود المشتريات العامة.

دال - استراتيجيات تغيير العقليات في القطاع العام، والاحتفاظ بالمواهب، وجذب العمال الأصغر سناً

46 - أكدت اللجنة مجددا على أنه لكي تكون الحكومات قادرة على أداء مجموعة واسعة من الوظائف وتقديم الخدمات العامة بما يتماشى مع خطط وأهداف التنمية المستدامة الوطنية، لا بد من وجود قوة عاملة متخصصة وماهرة في القطاع العام. وهذا بدوره يتطلب وضع استراتيجيات فعالة للموارد البشرية لجذب العمال في القطاع العام من جميع الأعمار والخلفيات على نطاق الحكومة وفي مختلف الفئات المهنية والاحتفاظ بهم. ويتوقف الوزن المعطى لمجموعة متنوعة من العوامل في تصميم هذه الاستراتيجيات على الأولويات والموارد الوطنية والمحلية، وكذلك ظروف سوق العمل التي تختلف من مكان إلى آخر ومع مرور الوقت.

47 - وعلى الرغم من الاختلافات في السياقات الوطنية والمحلية، فإنه يمكن التوصية بالعديد من الممارسات الجيدة للمخططين الوطنيين، ولجان الخدمة المدنية، وإدارات الموارد البشرية وغيرها من الجهات المعنية في ضمان مواءمة قدرات القطاع العام مع احتياجات البلد وتطلعاته، بما في ذلك احتياجات وتطلعات أجياله الشابة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد تطبيق معايير التميز المنقحة لعام 2025 فيما يتعلق بالتعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة على تشكيل مجموعة من الأفراد المؤهلين الملتزمين بقيم الوظيفة العامة وتفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة والتحول الرقمي.

48 - وفيما يتعلق بشروط الخدمة، سلطت اللجنة الضوء على مزايا اعتماد استراتيجيات متنوعة لجذب قوة عاملة مؤهلة في القطاع العام والاحتفاظ بها وعدم ترك أحد خلف الركب، مثل ما يلي:

- *إنشاء نظم تعويضات وتقدير تنافسية* - ينبغي للحكومات توفير مجموعات عناصر الأجر والمزايا التنافسية، إلى جانب هياكل شفافة للمكافآت تتألف من الحوافز المالية وفرص النمو الوظيفي على حد السواء. ويمكن أن يؤدي الاعتراف بأهمية التقدير والتحفيز ومكافأة المساهمات إلى تعزيز الولاء والالتزام.

- *تعزيز فرص تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية* - ينبغي للحكومات أن تنظر في تنفيذ سياسات تعزز المرونة، مثل خيارات العمل عن بُعد والجداول الزمنية المرنة والانفتاح على التنقل، حيث يمكن لهذه السياسات أن تكون جذابة بشكل خاص للعمال الشباب. ويمكن لهذه التدابير أيضاً أن تحسن رضا الموظفين وإنتاجيتهم.

- *خلق فرص متنوعة للنمو المهني* - تشكل البرامج المنظمة للتعلم وتنمية المهارات والإرشاد والتدريب على القيادة والاستقدام والترقية على أساس الجدارة أمثلة مهمة. وهناك حاجة أيضاً إلى تخطيط تعاقب الموظفين لتحديد قادة المستقبل وإعدادهم. ويتسم توفير مسارات وظيفية واضحة للنمو السريع والمسؤولية المجدية بأهمية أساسية للاحتفاظ بالأفراد من ذوي المؤهلات العالية والحوافز القوية، سواء كانوا من العمال الأصغر سناً أو من الموظفين العموميين الأكبر سنا.

- *تعزيز ثقافة مكان العمل التي تستهدف تحقيق أغراض محددة* - ينبغي لكيانات القطاع العام التشديد على دورها في تحسين المجتمع ومواءمة مهامها مع القيم العامة. فإذا سُلط الضوء على فرص المساهمة في مواجهة التحديات المجتمعية الكبيرة وأسبابها الجذرية، مثل تغير المناخ والعدالة الاجتماعية، فإن ذلك قد يحدث تأثيرا عميقا لدى العمال الأصغر سناً وغيرهم ويساعد على جذب أفضل العمال وألمعهم إلى الوظيفة العامة.

- *تكييف نظم إدارة الموارد البشرية مع الظروف المتطورة* - يجب على الحكومات تحديث ممارساتها في مجال الموارد البشرية وتكييفها باستمرار. ويمكن أن توفر نظم إدارة الموارد البشرية الموحدة والقائمة على البيانات أفكارا مستنيرة حول ديناميات القوة العاملة وتؤدي إلى إيجاد استراتيجيات جديدة تعالج الاختلافات بين الأجيال، من بين شواغل أخرى.

- *تقليص القوة العاملة إلى الحجم الأمثل في القطاع العام* - ينبغي للحكومات أن تعتمد نهجا تطلعيا، بحيث ترصد باستمرار حجم القوة العاملة في القطاع العام وتكوينها وتعيد ضبط قدرات القوة العاملة ومهاراتها بحكمة وفقًا للاحتياجات المتطورة على أساس تحليلات التكلفة والعائد وتقييمات أثر التنمية المستدامة. ويمكن أن يساعد ذلك في تجنب القرارات المخصصة لإدارة الأزمات، التي قد تكون لها تداعيات تتجاوز التكاليف المالية.

- *ضمان التنوع والمساواة وشمول الجميع* - يمكن لتعزيز التنوع والإنصاف وشمول الجميع، بما في ذلك من خلال إتاحة أماكن العمل الشاملة للجميع، ومعالجة التحيزات وضمان تكافؤ الفرص، أن يساعد أيضا على تحفيز الأفراد المؤهلين الذين يتمتعون بمجموعة واسعة من المهارات والخبرات والاحتفاظ بهم.

49 - وشددت اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، على أن تعزيز الحوار الاجتماعي الواسع النطاق بين جميع أصحاب المصلحة يمكن أن يؤدي إلى النهوض بقدرة القطاع العام على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، وبالتالي تعزيز أحد الدوافع الأساسية للعمال في القطاع العام وتسريع تنفيذ خطة عام 2030. ويتطلب الحوار الاجتماعي الفعال استثماراً لجهد مكرس لهذا الغرض، فضلاً عن المشاركة الفعالة للعمال، وأصحاب العمل والحكومة، بما في ذلك الكيانات المسؤولة عن سياسات تنمية الموارد البشرية الوطنية. ولكي يحدث ذلك، يتعين تهيئة بيئة مؤاتية تمنح الحكومات دون الوطنية على وجه الخصوص السلطة والموارد اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على المبادرات ذات الصلة.

50 - ويعتمد نجاح الحوار الاجتماعي في كثير من الأحيان على توافر الإرادة السياسية القوية على جميع المستويات؛ وعلى التزام راسخ بالمشاركة في الحوار الاجتماعي مع ممثلي العمال على أساس معايير العمل الدولية والوطنية؛ ووجود إطار قانوني يأخذ البعد دون الوطني في الاعتبار؛ وتوافر ترتيبات مؤسسية مستمرة، مثل لجنة استشارية ثلاثية دون وطنية. وتشمل العوامل الأخرى إتاحة موارد كافية لإجراء عمليات تبادل الآراء بطريقة مهنية وفعالة، وتوافر ممثلين ملتزمين وأخلاقيين للعمال (على سبيل المثال من خلال الرابطات والنقابات) وتعزيز الوصول المنصف لجميع المعنيين إلى المعلومات والبيانات المطلوبة.

51 - ويمكن أن تساهم الشراكات بين الحكومات دون الوطنية ومنظمة العمل الدولية والهيئة الدولية للخدمات العامة وغيرها من الجهات الفاعلة في تعميم معايير العمل الدولية على المستوى دون الوطني بالتزامن مع بناء القدرات دون الوطنية. ويظل تبادل أفضل الممارسات وسيلة قيمة لتشجيع التفاعل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين والنهوض بالعمل اللائق للجميع.

هاء - الحوكمة الفعالة لمواجهة الحرارة الشديدة: دمج الأطر المؤسسية مع الانتقال إلى الطاقة النظيفة

52 - شددت اللجنة على أن الحرارة الشديدة والظواهر ذات الصلة، مثل حرائق الغابات وحالات الجفاف وانقطاع التيار الكهربائي، قد أصبحت أكثر تواترا وأكثر فتكا بسبب ارتفاع درجات الحرارة العالمية. وهناك حاجة إلى الحوكمة الفعالة لمواجهة الحرارة الشديدة على جميع المستويات لمواجهة ذلك.

53 - ويُستحسن أن تشرع الحكومات في أخذ الأهبة لمواجهة ظواهر الحرارة الشديدة بنفس القدر من روح الاستعجال والصرامة المرتبطة بالتأهب للمخاطر المناخية الأخرى. فالفئات السكانية الضعيفة التي ليس لديها سوى إمكانية محدودة للحصول على خدمات التبريد والتهوية والمياه تواجه أعلى مستوى من المخاطر خلال ظواهر الحرارة الشديدة، وينبغي أن تُعطى لها الأولوية في السياسات والتدخلات المتعلقة بالحرارة الشديدة للمساعدة على ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

54 - وبالإضافة إلى الخطر الذي يهدد صحة البشر وسلامتهم، من النتائج المباشرة للحرارة الشديدة زيادة الطلب على الكهرباء وما يقابل ذلك من ضغط على شبكات الكهرباء. فكثير من شبكات الكهرباء لا تزال تعتمد إلى حد بعيد على الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي، لتوليد الكهرباء، وهو ما يساهم بدوره في تغير المناخ وزيادة مخاطر حدوث ظواهر الحرارة الشديدة. ومن ثم فإن تأثير ارتفاع درجات الحرارة يجعل من الضروري التعجيل بالانتقال إلى الطاقة المتجددة.

55 - والطابع المجزأ للمسؤولية المؤسسية عن التخفيف من حدة الحرارة الشديدة والتكيف معها يثير المزيد من القلق. فالاستعداد لارتفاع درجات الحرارة يتطلب تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة، بما يشمل صانعي السياسات والجهات التنظيمية على جميع مستويات الحكومة، وكذلك مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص مثل شركات التأمين والبنوك والمستثمرين.

استراتيجيات التأهب لظواهر الحرارة الشديدة والتصدي لها

56 - شددت اللجنة على قيمة وضع خطط عمل فعالة بشأن الحرارة تحدد التدابير الوقائية واستراتيجيات التصدي أثناء موجات الحر، وهو ما يضمن حصول الفئات السكانية الضعيفة على ما يلزم من الحماية والموارد. ويمكن بشكل مفيد تعيين موظفين كبار معنيين بمسائل الحرارة يتولون قيادة أفرقة عمل مشتركة بين الإدارات لتصميم خطط العمل المذكورة. وينبغي أن تتضمن الخطط تدابير متنوعة، مثل تحديد مسببات ظواهر الحرارة الشديدة وعمليات الإنذار بشأنها، وتحديد الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر، وتصميم برامج محددة الأهداف لتوفير ملاجئ التبريد، ووضع معايير للصحة والسلامة في مكان العمل، بما في ذلك لصالح العمال في الاقتصاد غير الرسمي، وتوفير الدعم المالي لضمان حصول الأسر المنخفضة الدخل على خدمات تبريد فعالة.

57 - وضمان التزود بالكهرباء بشكل مضمون في المؤسسات العامة، بما في ذلك في المراكز الصحية والمدارس، هو أيضا أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، خلال ظواهر الحرارة الشديدة. ويمكن أن تعمل هذه المؤسسات أيضا كمراكز تبريد للفئات السكانية الضعيفة.

58 - وفي حين تضطلع الحكومات المحلية بدور حيوي في هذه الجهود، فإنها غالباً ما تفتقر إلى القدرات، ولا سيما في مجال إنشاء آليات تنسيق فعالة عبر الإدارات وتعزيز هياكل الحوكمة المتعددة المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومات المحلية العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما مع شركات المرافق العامة، ودوائر الطوارئ، ومؤسسات البناء (على سبيل المثال لتكييف قوانين البناء لتحسين العزل الحراري)، ومقدمي خدمات الطاقة والرعاية الصحية، في تصميم خطط التصدي للحرارة الشديدة.

59 - وتبين أن حملات التوعية المحددة الأهداف يمكن أن تكون مفيدة في تثقيف الجمهور وأصحاب المصلحة الآخرين حول التبريد الحضري المستدام وتدابير التبريد المتاحة (مثل مراكز التبريد). وهناك حاجة أيضاً إلى إذكاء الوعي داخل البلدان بشأن المسألة الأوسع نطاقاً المتمثلة في الحرارة الشديدة وأهمية معالجة أوجه عدم المساواة التي تؤدي هذه الظاهرة إلى تفاقمها.

الاستثمار في القدرة على الصمود والتكيف في مجال الطاقة

60 - لاحظت اللجنة أنه يلزم الاستثمار في تحديث شبكات الكهرباء من أجل إدارة الطلب المتزايد على خدمة التبريد. ويمكن تشجيع نظم الطاقة اللامركزية عن طريق تطوير شبكات الطاقة الصغرى ومنشآت الطاقة الشمسية على مستوى المجتمعات المحلية من أجل تعزيز الاستقلالية المحلية في مجال الطاقة. ويمكن أيضا أن تؤدي زيادة الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وبطاريات تخزين الطاقة إلى تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري. ويمكن أن يؤدي اعتماد نظم تبريد موفرة للطاقة، بما في ذلك تطوير تكنولوجيات جديدة، إلى زيادة تقليص الطلب على الطاقة من أجل التبريد.

61 - والحصول على التمويل المناخي الدولي أمر حاسم لبناء القدرات المؤسسية وتعزيز القدرة على الصمود وتيسير الانتقال إلى الطاقة النظيفة في البلدان النامية الأكثر عرضة للحرارة الشديدة. وتحتاج الحكومات دون الوطنية إلى دعم خاص في تنفيذ تدابير التكيف التي تناسب ظروفها. ويمكن أن يساعد إصلاح آليات التمويل المناخي وإنشاء فرقة عمل عالمية معنية بالحرارة في تنسيق العمل وتسريعه.

62 - ويتعين على الحكومات والبنوك والمستثمرين المؤسسيين وما إلى ذلك من الجهات الفاعلة إقامة شراكات تسهل تمويل الاستثمار في الطاقة المتجددة. ويمكن للحكومات أن تساعد بشكل مباشر من خلال خفض الحواجز التنظيمية، وتوفير التمويل بشروط ميسرة، وتفسير المزايا للجمهور، علاوة على تحفيز الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

تعزيز التنسيق والتعاون

63 - اتفقت اللجنة على أنه ينبغي الاستفادة من الأطر العالمية والشراكات المتعددة الأطراف لتعزيز التعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات والموارد، وبالتالي تعزيز القدرة الجماعية على الصمود والاستجابة للولايات المتباينة عبر المؤسسات.

64 - وبالنظر إلى ترابط الآثار الناجمة عن الحرارة الشديدة في مختلف القطاعات، فإن التنسيق بين القطاعات أمر بالغ الأهمية، حيث يسفر هذا التنسيق عن حلول متماسكة ومستدامة، ويسهِّل بناء القدرة الوطنية على الصمود. وفي العديد من الحالات، من المهم الربط بين جميع عناصر السياسة العامة هذه من خلال اتباع نهج منسق تحت مظلة العمل المناخي الأوسع نطاقاً مع فهم متطلبات إطار المساءلة من أجل فرض الرقابة الفعالة.

65 - وينبغي تشجيع الحكومات على أن تعتمد النُهج التشاركية للتواصل مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى على نحو يضمن أن يعكس الانتقال الطاقي والاستراتيجيات المتعلقة بالحرارة الشديدة الاحتياجات المحلية ويفضيا إلى بناء القدرة على الصمود. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تكون فعالة في الدفع بعجلة الابتكار والنهوض بالاستثمار في حلول مستدامة تهدف إلى مكافحة الحرارة الشديدة، إذا أديرت على نحو سليم.

66 - ونظم البيانات والرصد القوية أدوات لا غنى عنها لإدارة آثار الحرارة الشديدة. فالبيانات المستقاة من مختلف المصادر يمكن استخدامها في التنبيهات العامة ونظم الإنذار المبكر وخطط الاستجابة المجتمعية والمراقبة الصحية وبحوث تغير المناخ.

واو - حوكمة الصحة النفسية لعدم ترك أحد خلف الركب في البلدان الخارجة من نزاعات

67 - لاحظت اللجنة بقلق أن أكثر من شخص واحد من كل خمسة أشخاص في حالات ما بعد النزاع يعاني من شكل من أشكال الاضطراب النفسي أو اضطراب الصحة النفسية في وقت ما، ويعاني شخص واحد من كل عشرة أشخاص تقريباً من اضطراب نفسي متوسط أو حاد. وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص بالنظر إلى ارتفاع عدد النزاعات المسلحة على مستوى العالم والأثر الذي تحدثه اضطرابات الصحة النفسية على الحوكمة الفعالة للتنمية المستدامة، وتقديم الخدمات العامة، وبشكل أعم، على آفاق التعافي الطويل الأجل في البلدان الخارجة من نزاعات. وإضافة إلى ذلك، تخلف اضطرابات الصحة النفسية عواقب على العمال في القطاع العام، الذين قد يعانون من الاكتراب التالي للصدمة الذي يؤثر على أدائهم الأساسي والخدمات التي يقدمونها.

68 - وتستلزم إقامة مؤسسات قوية على جميع المستويات وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إيلاء اهتمام أكبر لمعالجة الصحة النفسية في حالات ما بعد النزاع، إذ يمكن أن تتفاقم هذه الظروف مع مرور الوقت إذا تُركت دون علاج وتزيد من تقويض نواتج التنمية. وفي إشارة إلى قرار جمعية الصحة العالمية 77-3 بشأن تعزيز الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي قبل النزاعات المسلحة وأثناءها وبعدها والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري وحالات الطوارئ الصحية وغيرها من حالات الطوارئ، أكدت اللجنة على ضرورة زيادة التركيز على إدارة نظم الصحة النفسية والقيادة في هذا المجال، بالإضافة إلى بناء مؤسسات قوية وقادرة على الصمود يمكنها دعم تقديم حلول مجتمعية على المدى الطويل. ويتضمن تقرير منظمة الصحة العالمية بشأن إعادة البناء على نحو أفضل أمثلة عملية عن كيفية بناء نظم صحة نفسية أفضل جودة وأكثر استدامة في العديد من المناطق المتضررة من حالات الطوارئ رغم الظروف الصعبة.

69 - ونظراً للآثار الهامة المترتبة على الحوكمة وبناء المؤسسات، رأت اللجنة أن النُهج المتعلقة بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي تحتاج لأن تصبح عناصر هيكلية في جهود بناء السلام. كما أنه من الأهمية بمكان تلبية احتياجات الصحة النفسية الاجتماعية للسكان في مرحلة ما بعد النزاع من أجل منع نشوب النزاعات في المستقبل، وتوفير إطار للمجتمعات للتعافي وبناء سلام مستدام. ويمكن للتشافي من النزاعات في نفوس الأفراد أن يساعدهم على حل النزاعات المحيطة بهم.

70 - ويمكن أن تستند تدخلات الصحة النفسية في البلدان المتضررة من النزاعات إلى مجموعة متنوعة من الأساليب، بما يشمل الدعم النفسي الاجتماعي، والتدريب، والعلاج بالفن الإبداعي، والتثقيف النفسي، والاستشارات بالحضور الشخصي وعن بُعد، في الحالات التي تتبين فيها فائدتها. وفي الوقت نفسه، يتعين أن يتجاوز دعم الصحة النفسية للسكان المتضررين الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأفراد ليشمل التدخلات التي تعزز المساعدة الذاتية للمجتمع المحلي، إضافة إلى دعم ومناصرة الأمن والحماية، وتوفير المساعدات الإنسانية الكافية، والحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات الصحية الأساسية، والمساعدة في كسب سبل العيش.

71 - وخلصت اللجنة إلى عدد من التوصيات لبناء نظم أكثر فعالية وكفاءة في مجال الصحة النفسية في البلدان الخارجة من نزاعات، بما في ذلك على المستوى المحلي. وتشمل هذه التوصيات ضمان الوصول إلى خدمات الصحة النفسية الجيدة والميسورة التكلفة، وتنفيذ سياسات شاملة، وتوفير التدريب لمقدمي خدمات الصحة النفسية، ودمج الرعاية الصحية النفسية في النظم القائمة، وكفالة عمل جميع الجهات الفاعلة عبر القطاعات لمعالجة محددات الصحة النفسية. وهناك حاجة إلى تعزيز نظم المعلومات والأدلة والبحوث في مجال الصحة النفسية في حالات ما بعد النزاع، ويشمل ذلك إجراء دراسات طولية إضافية لتحسين فهم العلاج ووضع برامج فعالة للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

الفصل الرابع
أعمال اللجنة في المستقبل

72 - ستواصل اللجنة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرِّرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولاته ومساعدته في أداء وظائفه. وستقوم اللجنة، في دورتها الخامسة والعشرين، بدراسة الموضوع المعتمد لعام 2026 للمجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وستُعِدّ توصيات سياساتية بشأن الحوكمة والجوانب المؤسسية لتلك المسألة.

73 - وأكدت اللجنة من جديد أن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018، لا تزال توفر إطارا شاملا ومترابطا مفيدا لعملها. ويمكن أيضا أن تكون المنظورات دون الوطنية عنصرا شاملا لعدة قطاعات في تحليل اللجنة للسياسات في المستقبل. وبالمثل، يمكن للجنة، تحضيرا للدورة المقبلة وأثناءها، أن تنظر في اتباع نُهج متعددة التخصصات إزاء البنود المدرجة في جدول أعمالها. وسيقترن تحليلها للمشاكل بمشورة قابلة للتنفيذ بشأن حلول السياسة العامة.

74 - وأوصت اللجنة بمواصلة الممارسة المتمثلة في تشكيل أفرقة عاملة غير رسمية بين الدورات للتمهيد لعقد دورتها المقبلة، مع مراعاة الحاجة إلى تقديم تحليلات تقنية ومتخصصة وتقييمات وتوصيات بشأن السياسة العامة للاسترشاد بها في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 305/72.

75 - وحظيت المساهمة المستمرة للمراقبين بالترحيب. ويمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لتحسين التفاعل مع المراقبين من جميع المناطق، مثلا من خلال توسيع نطاق مشاركة الأعضاء مع الشبكات الأكاديمية وشبكات الممارسين بشأن بنود محددة من جدول الأعمال خلال فترة ما بين الدورات.

76 - وأوصت اللجنة بمواصلة التعاون مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر العمليات، وأيضا مع منظومة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز الروابط وتوفير التوجيه للمجلس من أجل تكوين نظرة متكاملة.

المرفق

قائمة الوثائق

بند جدول الأعمال	*العنوان أو الوصف*
2	جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2025/1)
3	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة التي تعرض منظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن النهوض بالحلول المستدامة والشاملة للجميع والقائمة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2025/2)
3	مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025
5	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة للجميع (E/C.16/2025/3)
6	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن ضمان شفافية ومساءلة نظم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة (E/C.16/2025/4)
7	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن الإدارة المالية العامة السليمة والشاملة والقائمة على العلم والأدلة من أجل أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2025/5)
8	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن استراتيجيات لجذب قوة عاملة مؤهلة في القطاع العام، والاحتفاظ بها وعدم ترك أحد خلف الركب (E/C.16/2025/6)
9	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن الحوكمة الفعالة لمواجهة الحرارة الشديدة: دمج الأطر المؤسسية مع التحوّل الطاقي (E/C.16/2025/7)
10	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن حوكمة الصحة النفسية في المناطق الخارجة من نزاعات: عدم ترك أحد خلف الركب (E/C.16/2025/8)

280525 140525 25-06882 (A)